الأمم المتحدة

A/ES-10/458–S/2009/338

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استيطانها غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية وحولها، حيث كثفت ما تقوم به من مصادرة الأراضي الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات والهياكل الأساسية الاستيطانية، ونقل المستوطنين الإسرائيليين، وبناء الجدار وغير ذلك من التدابير التدميرية، بما فيها هدم المزيد من منازل الفلسطينيين، سعيا منها إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية بحكم الواقع.

ويُرتكب كل ذلك بما يشكل خرقا جسيما للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، حيث يحظر الأول ما تقوم به السلطة القائمة بالاحتلال من أنشطة استيطانية وتدعو الأخرى إلى الوقف الكامل لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية وتفكيك المستوطنات، كما يُرتكب ذلك بما يشكل انتهاكا لالتزامات إسرائيل وتعهداتها في عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك بموجب خارطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية والتي تدعو بوضوح إلى تجميد أنشطة الاستيطان الإسرائيلية كافة، بما فيها ''النمو الطبيعي''، وتفكيك جميع ''المواقع الاستيطانية المتقدمة'' التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

وفي هذا الصدد، يجب رفض مجمل مفهوم وفرضية ما يسمى ''النمو الطبيعي'' في المستوطنات رفضا كاملا، لأن النشاط الاستيطاني غير قانوني بموجب القانون الدولي،

070709 070709 09-39143 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ولا ينبغي إطلاقا أن يعد أي منها مقبولا أو جائزا. ويجب مواجهة الأسطورة الإسرائيلية المتعلقة بـ ''النمو الطبيعي'' بشكل مباشر بناء على ذلك الأساس القانوني الواضح للغاية، إضافة إلى أن ذلك النمو هو أبعد ما يكون طبيعيا حيث إن السياسة العامة الإسرائيلية تشجع بصورة فعالة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية، عن طريق تقديم إعانات وحوافز حكومية كبيرة يراد بها القيام فعليا بتشجيع وتيسير نقل سكانها المدنيين إلى الأرض الفلسطينية، وهو ما يتسبب أساسا بالزيادة الهائلة في عدد المستوطنين على مر السنين، الذين يبلغ عددهم الآن نصف مليون مستوطن تقريبا.

وقد أصبحت العواقب المترتبة على هذه الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية الاستفزازية وغير القانونية واضحة بجلاء. ويجري حاليا تواصل الأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، عاصمة دولة فلسطين مستقبلا، وسلامتها ومقومات بقائها بصورة خطيرة؛ ويجرى إلحاق ضرر جسيم بأرواح الفلسطينيين وحقوقهم، بشكل يومي وفاضح؛ كما يجري عمدا تقويض فرص تحقيق الحل القائم على وجود دولتين من أجل السلام على أساس حدود عام ١٩٦٧. ولا يزال يجري تصعيد التوتر بين الجانبين وعرقلة عملية السلام بسبب تعنت إسرائيل المصرة على مواصلة هذه الحملة الاستيطانية غير القانونية، مما يلقي بظلال كثيفة من الشك على مصداقية إسرائيل إزاء عملية السلام وعلى التزامها بها.

وعلى نحو ما أكدته مرارا القيادة الفلسطينية، يتسم الوقف الكامل لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية – ''تجميد الاستيطان'' – بأهمية أساسية في كفالة عدم إلحاق مزيد من الضرر بالأرض الفلسطينية ومن ثم بالتطلعات الوطنية الفلسطينية وكذلك بالحل القائم على وجود دولتين من أجل السلام، الذي يحظى بتوافق قوي في الآراء على الصعيد الدولي. وسيتواصل تعثر عملية السلام وتوقفها وفشلها ما دامت إسرائيل تواصل تنفيذ إجراءات تتعارض بشكل مباشر مع الهدف الأساسي لتلك العملية ومع المبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه تلك العملية، وهو مبدأ الأرض مقابل السلام. ولا طائل إطلاقا من العودة إلى المفاوضات بشأن عملية السلام في ظل هذه الظروف.

وعليه، أود أن ألفت انتباهكم إلى بعض الانتهاكات فقط التي قامت بها إسرائيل في الآونة الأخيرة في هذا الصدد، وأن أوجه من جديد دعوة القيادة الفلسطينية للمجتمع الدولي للعمل في سبيل وضع حد لهذا الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية وإنقاذ فرص تحقيق تسوية عادلة وسلمية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

- في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصدرت أوامر بالهدم ضد سبع أسر فلسطينية أخرى في القدس الشرقية المحتلة، في حي السلوان بوادي حلوة، بعد يوم واحد على هدم منزل

لفلسطيني في جبل الزيتون أدى إلى تشريد ١٥ فلسطينيا آخرين وإصابة عدة مدنيين على يد قوات الاحتلال.

- في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ أيضا، استولى عشرات المستوطنين الإسرائيليين على مزرعة في قرية كفر اللبد قرب مدينة طولكرم، فنصبوا خياما هنالك بنيَّة إنشاء موقع غير قانوني آخر مما يسمى المواقع الاستيطانية المتقدمة.

- في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أُفيد بأن إسرائيل وافقت على بناء ٥٠ وحدة أخرى في مستوطنة ''آدم''، شمال القدس الشرقية المحتلة، بغرض ''إعادة توطين'' المستوطنين الذين سيُستقدمون من ''موقع ميغرون المتقدم'' المجاور. وأُفيد أيضا بأن هذه الوحدات الجديدة تشكل جزءا من خطة أوسع لبناء ١ ٤٠٠ وحدة أخرى على الأقل في المستوطنة.

- في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، صدر إعلان بشأن نية مصادرة نسبة إضافية من أراضي الضفة الغربية تبلغ ٢ في المائة، أي بمساحة أكبر بـ ٠٠٠ ١٣٨ دونم (٦٠٠ ٣٤ فدّان) من الأراضي الفلسطينية في منطقة غور الأردن.

- في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تبين أن وزير الدفاع الإسرائيلي وافق على بناء ٣٠٠ وحدة جديدة في مستوطنة ''تلمون''.

- في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، صدر ١٠٠ أمر بالهدم ضد أسر فلسطينية في حي البستان بالقدس الشرقية المحتلة، مما أدى إلى اشتباكات عنيفة بين قوات الاحتلال وسكان الحي الذين اعترضوا على أوامر الهدم.

- في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية رجلا فلسطينيا يدعى يوسف عقيل سرور، ٣٥ سنة، لما أطلقت النار على مظاهرة قام بها مدنيون ضد مواصلة تشييد الجدار في قرية نعلين، حيث دُئب على تنظيم احتجاجات أسبوعية على مصادرة إسرائيل أراض فلسطينية وتشييدها للجدار في القرية على نحو منحرف عن الخط الأخضر لعام ١٩٦٧. وقتل العديد من الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال وأصيب عشرات الأشخاص بينهم نشطاء دوليون للسلام، بجروح كانت إصابات العديد منهم بليغة في احتجاجات مماثلة ضد الجدار.

- في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أضرمت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين النار في حقول فلسطينية في منطقة تقع في شمال الضفة الغربية، فدمروا بذلك ٣٠ شجرة

على الأقل من أشجار الزيتون، التي تشكل مورد دخل ومنتجا زراعيا رئيسيا للأسر الفلسطينية.

- في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، وردت تقارير تفيد بأن بعض الأحبار البارزين ممن لهم صلة بحركة الاستيطان الإسرائيلية وجهوا دعوات إلى الجنود في القوات المحتلة بمخالفة أي أوامر بإجلاء سكان ''المواقع المتقدمة'' وتفكيك تلك المواقع.

- في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ أيضا، هاجمت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين اثنين من المزارعين الفلسطينيين المسنين، هما عبد الله وهادين، ٨٢ سنة، وحماد وهادين، ٧٢ سنة، في بيت عمار، قرب مدينة الخليل، بينما كانا يعتنيان ببساتينهما.

وإضافة إلى أنشطة الاستيطان تلك، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال فرضها أكثر من ٦٠٠ من نقاط التفتيش والحواجز على حركة الأشخاص والبضائع في أنحاء الضفة الغربية، وهو ما يلحق ضررا يوميا بالوضع الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني ويتسبب يوميا في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين ومعاناتهم، حيث تُنتهك بشكل فاضح حريتهم في التنقل إلى جانب حريات أخرى عديدة بسبب هذه القيود المخالفة للقانون والعنصرية والتعسفية.

وقد بلغت كذلك هذه القيود المفروضة على حرية التنقل، كما يدرك الجميع، مستويات فظيعة في ظل استمرار الحصار غير القانوني واللاإنساني على الإطلاق الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة كعقاب جماعي لجميع السكان المدنيين الفلسطينيين بما يتعارض مع كل معايير وقواعد القانون الدولي والكرامة الإنسانية. وأدى تواصل هذا الحصار إلى تفاقم الفقر والصدمة والبؤس التي يكابدها الشعب الفلسطيني، وحال ذلك دون إعادة الإعمار بعد الدمار الذي ألحقه بغزة العدوان العسكري الوحشي الذي شنته إسرائيل في مطلع هذا العام.

ومن الواضح أن عجز المجتمع الدولي الذي طال أمده عن دعم سيادة القانون فيما يخص إسرائيل أوجد بيئة متساهلة لم تؤد سوى إلى ارتكاب مزيد من الانتهاكات اعتقادا منهما بأن جرائمها ستظل بدون عقاب. ومن الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير ملموسة وعملية وجادة للتصدي لهذه الحلقة المفرغة من الانتهاكات الإسرائيلية.

ولا بد من وقف أنشطة الاستيطان بشكل كامل ودائم. ولا بد من رفع الحصار المفروض على قطاع غزة بشكل كامل. ولا بد من وضع حد بالكامل لجميع الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومن ثم من المطلوب أن يتخذ المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إجراءات عاجلة وسريعة، تمشيا مع المسؤولية عن صون الميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان

وقرارات الأمم المتحدة، بغرض حمل السلطة القائمة بالاحتلال على الامتثال لالتزاماتها القانونية، وكفالة حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، والعمل في نهاية المطاف على تشجيع تحقيق السلام والأمن.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على رسائلنا الـ ٣٤٠ السابقة التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ (A/ES-10/457-S/2009/269) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى إرهاب الدولة وعلى ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى العدالة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير، المراقب الدائم
لفلسطين لدى الأمم المتحدة